المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي
EISSN: 2716-8573 ISSN: 2716 – 7720
المجلد: (04) / العـدد: (02)، (2022)، ص 69-92

تطور مقاييس التنمية المستدامة وتطبيقاتها على الجزائر

Evolution of sustainable development measurements, and their applications on Algeria

عبد الله جامع ★[1]، أمال رحمان [2]، حمودي بن عباس [3]

[1] جامعة محمد خيضر ببسكرة، (الجزائر)، abdellahdja@gmail.com

[2] جامعة محمد خيضر ببسكرة، (الجزائر)، amal.rahmane@univ-biskra.dz

3 جامعة محمد خيضر ببسكرة، (الجزائر)، hamoudi.benabbes@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/06/09 تاريخ قبول النشر: 2022/06/30 تاريخ النشر: 2022/07/31

ملخص:

تهدف هذه الورقة الى تتبع التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة منذ ظهور الفكرة على الصعيد العـالمي إلى غايـة اعتمادها كمبدأ عالمي للتخطيط. كما تعلج الأبعاد الأساسية والثانوية للتنمية المستدامة وتتبع التطور المتتابع للأهداف التي ارتبط بها تطور التنمية المستدامة على صعيد الأمم المتحدة. لذلك يسمح قياس التنمية المستدامة بـتقييم الجهد المبذول لتحقيق الأهداف المنشودة، تم التوصل الى اعتماد عدة أنواع من مقاييس التنمية المستدامة تنقسم الى ثلاث مجموعات رئيسية هي: الأدلة، المقاييس العامة وأخيرا مجموعات المؤشرات .

تم تطبيق هذه الأنواع من المقاييس على حالة الجزائر ومقارنتها مع مجموعات مشابهة مثل مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجموعة الدول متوسطة الدخل الدنيا. ومع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كأحسن نسب عالمية. وتم التوصل الى ان الجزائر تسير وبشكل عام نحو تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة على المسار الصحيح، البعض الآخر يعرف تحـديات طفيفة وبعضها يواجه تحديات عميقة وجوهرية .

الكلمات المفتاحية: أهداف التنمية المستدامة، قياس التنمية المستدامة، الجزائر.

Abstract:

This paper aims to trace the historical development of the concept of sustainable development from the emergence of the idea at the global level until its adoption as a global principle of planning. It also addresses the primary and secondary dimensions of sustainable development and tracks the successive development of the goals to which the development of sustainable development has been linked at the United Nations level. Therefore, measuring sustainable development allows evaluating the effort to achieve the desired goals. It was reached to adopt several types of sustainable development measurements, divided into three main groups: indexes, general standards, and finally groups of indicators.

These types of measures were applied on the case of Algeria and compared with similar groups such as the Middle East and North African countries and lower middle-income countries group, and with OECD group as the best performance. we concluded that Algeria is moving towards the achievement of some sustainable development goals on the right target, some goals know minor challenges and others face deep and fundamental challenges.

Keywords: sustainable development goals, measuring sustainable development, Algeria.

★ المؤلف المرسل.

1. مقدمة :

لم يكن مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم دقيقة التعريف ثابتة المعنى، فقد مر بمجموعة من المراحل في تطور مفهومه الذي لايزال يتشكل مع مرور الزمن، سنقوم بتقسيم مسيرة مفهوم التنمية المستدامة وتبنيه على المستوى العالمي إلى ثلاثة مراحل هي: مرحلة ظهور الفكرة، اعتماد الفكرة وتبنيها وأخيرا العمل في مسار تنفيذ المفهوم.

2. تطور مفهوم وأبعاد التنمية المستدامة

1.2. التنمية المستدامة تطور المفهوم والتبني على الصعيد العالمي

1.1.2 ظهور فكرة التنمية المستدامة:

لم يكن ظهور مفهوم لتنمية المستدامة فجائيا أو مباشرا وانما جاء بشكل تدريجي مع الزمن، يعتبر تقرير حدود النمو الصادر عن نادي روما سنة 1972 أول حلقة في سلسلة التحول الدولي والاهتمام بالقضايا البيئية، وقد عالج التقرير موضوعات السكان والطاقة والموارد المعدنية والإنتاج الزراعي والإنتاج غير الصناعي وتلوث البيئة. حيث ارتكزت رسالة التقرير على فكرة محدودية الموارد بشكل يهدد المستقبل في ظل استمرار تزايد معدلات الاستهلاك والاستنزاف الحالية للموارد.

صدر تقرير مستقبلنا المشترك في عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، التي تشكلت في عام 1983 برئاسة غرو هارم برونتلاند بناء على اقتراح الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي كلفت بإعادة دراسة مشكلات البيئة والتنمية في العالم. وصياغة اقتراحات عملية لحل هذه المشكلات. وكانت رسالة التقرير: الدعوة إلى أن تراعي تنمية الموارد البيئية الحاجات المشروعة للناس في حاضرهم من دون الإخلال بقدرة النظم البيئية على العطاء المتواصل لتلبية حاجات الأجيال القادمة من الأبناء والأحفاد. وتضمن التقرير تعريفا للتنمية المستدامة والذي وسرعان ما عرف تجاوبا كبيرا، ليعتبر فيما بعد بمثابة الدستور لمفهوم التنمية المستدامة وهو: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الانتقاص من قدرات الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها". (الهيتي، 2014، الصفحات 110-115)

2.1.2 اعتماد فكرة التنمية المستدامة:

انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية UNCED والذي عرف بـــ: "قمة الأرض" في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992، وقد أعتبر أكبر مؤتمر عالمي عن البيئة، أين تمت مواصلة الطريق بناء على آمال وطموحات تقرير مستقبلنا المشترك. وقد وضع هذا المؤتمر أزمة البيئة على قمة أولويات الأجندة الدولية وربط بين البيئة والتنمية في إطار جديد هو التنمية المستدامة. كما ساهم في تعزيز الآمال لإقامة علاقات اقتصادية

دولية أكثر عدالة. حيث كان في قلب إعلان ريو، مبدأ المسؤوليات المشتركة المتباينة والذي أكد أن الأزمة البيئية العالمية ينبغي حلها بأسلوب عادل من خلال الشراكة العالمية (علا، 2006، الصفحات 414-419).

وقد صدر عن المؤتمر ثلاثة وثائق اعتبرت آن ذاك إنجازا عظيما نحو تحقيق التعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة حيث اعتبرت التنمية المستدامة الموضوع الأساس، إلا أن هذه الوثائق لم تكن ملزمة (موسشيت، 2000 ، صفحة 89). وهذه الوثائق هي: إعلان ريو الخاص بالبيئة والتنمية، جدول الأعمال للقرن 21. بيان مبادئ الإدارة المستدامة الخاص بغابات العالم.

كما تم فتح المجال للتوقيع على ثلاث اتفاقات ملزمة قانونا في إطار ما سمي "اتفاقية ريو" وهي: إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ CBD [*]، UNFCCC [**]، اتفاقية التنوع البيولوجي، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، UNCCD [***].

3.1.2 العمل في مسار التنمية المستدامة

مر بدوره العمل في مسار التنمية المستدامة بمسار طويل من مفاوضات عالمية وبروتوكولات في سبيل تحقيق مسار للتنمية المستدامة.

- اتفاقية كيوتو 1998: لم تكن اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ قادرة للتصدي على نحو كاف لظاهرة تغير المناخ. تبنى مؤتمر الأطراف في نهاية اجتماعات دورته الثالثة في كيوتو اليابان أواخر عام 1997 بروتوكول كيوتو كملحق للاتفاقية وقد نص على أن تقوم الدول الصناعية ككل بتخفيض انبعاثاتها بنسب محددة لكل دولة ودخل البروتوكول حيز التنفيذ في 16 فيفري 2005. وسمح بالتجارة بفائض حصص التخفيض، كما أقر إنشاء آلية التنمية النظيفة: حيث تقوم الدول الصناعية بموجبها بتمويل مشاريع في الدول النامية على أن يحسب أي تخفيض في الانبعاثات نتيجة لتلك المشاريع كجزء من تنفيذ الدول الصناعية الممولة لالتزاماتها المنصوص عليها في البروتوكول (رولا، 2008).
- إعلان الأمم المتحدة للألفية: اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة من الأهداف سميت الأهداف الإنمائية للألفية، تهدف إلى تحقيق نسب تقدم محددة بحلول عام 2015 وقد جاءت في ثمانية أهداف رئيسية هي: استئصال الفقر والجوع الشديدين، تحقيق التعلم الابتدائي الشامل، الحض على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء، خفض معدل وفيات الأطفال، تحسين الصحة الأمومية، مكافحة فيروس السيدا

[*] Convention on Biological Diversity1993 وبدء التنفيذ لها كان في 29 ديسمبر

[**] United Nations Framework Convention on Climate Change1994 وقد دخلت حيز النفاذ في 21 مارس

[***] United Nations Convention to Combat Desertification1996 ودخلت حيز النفاذ في ديسمبر

والملاريا وأمراض أخرى، ضمان الاستدامة البيئية، تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية (محمد م.، 2006، صفحة 367).

- مؤتمر جوهانسبورغ 2002: في غضون هذا الوقت انتشرت فكرة التنمية المستدامة وأصبحت رسالة جوهرية لعدد كبير من المنظمات الدولية والمؤسسات والشركات والمنظمات. وبعد مضي عقد على مؤتمر ريو انعقد المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ (سمي أيضا ريو+10) لمراجعة التقدم الذي أحرز في تطبيق أجندة ق21. وأكد المشاركون في القمة التزامهم بتنفيذ المبادئ الواردة في أجندة 21 وأهداف الألفية. وقد صدر عن المؤتمر خطة عمل في مجالات محددة مثل المياه، الطاقة، السخونة العالمية، التنوع البيولوجي، الموارد الطبيعية، القضايا المتعلقة بالتجارة والصحة ومسألة الشركات الدولية. كما صدر عنه إعلان جوهانسبورغ بشأن التنمية المستدامة (علا، 2006، الصفحات 414 – 419). ومن الملاحظين من يصرح بأن مؤتمر جوهانسبورغ فشل بدوره في حمل الدول المتقدمة على تنفيذ الوعود المتفق عليها خلال قمة الأرض (نزار عوني اللبدي ، 2015، صفحة 147).

- قمة كوبنهاغن 2009: تندرج مفاوضات كوبنهاجن في إطار المعاهدة الدولية للتغير المناخي المنشأة في قمة الأرض 1992. وجاءت نتيجة المطالبة ببروتوكول أوسع وأكثر فعالية من كيوتو، واكدت أنه يجب اتخاذ إجراءات للحفاظ على زيادات درجة الحرارة في حدود 2°. إلا أن هذه الوثيقة تكن مُلزمة.

- مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة2012 (ريو +20): اعتمدت الدول الأعضاء الوثيقة الختامية بعنوان "المستقبل الذي نصبو إليه" والتي قررت فيها إطلاق عملية لتطوير مجموعة من أهداف التنمية المستدامة للبناء على الأهداف الإنمائية للألفية وإنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة . كما تضمنت نتائج ريو +20 تدابير أخرى لتنفيذ التنمية المستدامة، بما في ذلك التفويضات لبرامج العمل المستقبلية في تمويل التنمية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها. (UN، 2018)

- اتفاقية باريس للمناخ. 2015: أسفر الاجتماع عن اتفاق عالمي ألزم جميع الأطراف للمرة الأولى باتخاذ إجراء بشأن تغير المناخ وتعزيز الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ والحفاظ على الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية إلى أقل بكثير من 2° فوق مستويات ما قبل الصناعة.

- قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2015: عندما أطلقت الأهداف الإنمائية للألفية سنة 2000 حددت سنة 2015 لبلوغها، لذلك برزت الحاجة لخطة جديدة للتنمية لما بعد عام 2015. لذلك في قمة ريو+20 تم إنشاء فريق عمل لإعداد مجموعة من أهداف التنمية المستدامة، والذي اقترح في توصياته 17

هدفا للتنمية المستدامة بعنوان "تحويل عالمنا: جدول أعمال للتنمية المستدامة 2030". وقد تميزت أهداف التنمية المستدامة بتوسع نطاقها مقارنة بالأهداف الإنمائية للألفية، فهي تعالج النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة. وزادت من اتساع المفهوم، حيث في حين ركزت الأهداف الإنمائية للألفية في المقام الأول على جدول الأعمال الاجتماعي واستهداف الناس الأكثر فقرا؛ في المقابل تمس أهداف التنمية المستدامة العالم كله الأغنياء والفقراء. وتضم الخطة الجديدة للتنمية المستدامة 17 هدفا مع 169 غاية مقابل 8 أهداف و21 غاية بالنسبة لخطة أهداف التنمية للألفية. وذلك على أمل معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل لا الأعراض فقط.

2.2 أبعاد وأهداف التنمية المستدامة

تعتبر الأبعاد والأهداف من بين الطرق التي تساهم في نقل التنمية المستدامة من المفهوم الفلسفي الشامل إلى مكوناته الجزئية الممكنة التطبيق في الواقع العملي.

1.2.2 أبعاد التنمية المستدامة

توفر الأبعاد طريقة للمناقشة بطريقة مفصلة ومحددة مختلف جهود التنمية المستدامة في مختلف بلدان العالم بمراحل تقدمها المختلفة، إذ أنه من المطلوب إحراز تقدم متزامن في كل أبعاد للتنمية المستدامة (World Resources Institute, 1992, p. 4). ويمكن تقسيم أبعاد التنمية المستدامة إلى أبعاد أساسية وأبعاد ثانوية.

1.1.2.2 الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

ونقصد بالأبعاد الأساسية تلك الأبعاد الأصلية لمفهوم التنمية المستدامة والتي قام عليها المفهوم منذ البداية والتي لا يوجد اختلاف بخصوصها، وهي: البعد الاقتصادي، البعد البيئي والبعد الاجتماعي.

- ✓ **البعد الاقتصادي:**

شعار البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة هو الكفاءة الاقتصادية، ويتمحور حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يعالج مسألة اختيار وتمويل التقانات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية. ووفقا للبعد الاقتصادي تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد.

ويطلق على نظام ما أنه مستدام اقتصاديا إذا تمكن من انتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، مع المحافظة على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام، مع منع

حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسة الاقتصادية (عبد الرحمان، 2011/2010، صفحة 25)، كما يجب على الجهود المبذولة أن تعمل على نشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية بشكل معقول (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1987، صفحة 70).

✓ **البعد البيئي:**

أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي دون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي (أمال، 2014/2013، صفحة 98). ويركز البعد البيئي على حماية النظم البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية، والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم، والتنبؤ لما قد يحدث للنظم البيئية من جراء التنمية (بدران، 2014، صفحة 103). فيجب مراعات أن تكون معدلات استهلاك الموارد المتجددة ضمن حدود تجددها الطبيعي من جهة، ومن جهة أخرى، يجب الأخذ في الإعتبار أن معظم الموارد المتجددة هي حلقة من نظام بيئي معقد ومترابط؛ لذلك ينبغي تحديد الحد الأقصى للإستغلال الدائم بما يقلل الآثار على النظام البيئي ككل. أما بالنسبة للموارد غير المتجددة فإن استغلالها يقلل من المخزون المتاح للأجيال المقبلة. لكن هذا لا يعني أن هذه الموارد ينبغي إلا تستخدم؛ بل ينبغي التأكيد على إعادة تدويرها والاقتصاد في استخدامها، وضمان عدم نفاذ المورد قبل إيجاد بدائل مقبولة له (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1987، صفحة 72).

وبعبارة أخرى ليست التنمية المستدامة مرادفا بالضرورة للحفاظ على الوضع البيئي الراهن، فبدلا من الحفاظ على قيمة قاعدة الأصول يجب الحفاظ على مجموعة الفرص (Mohan Munasinghe، 2004، صفحة 792). وكحد أدنى ينبغي للتنمية المستدامة ألا تهدد أنظمة الطبيعة التي تدعم الحياة على الأرض؛ وهي: الغلاف الجوي، المياه، التربية والكائنات الحية. حيث يمكن أن يؤدي فقدان أنواع من النباتات والحيوانات إلى الحد بشكل كبير من خيارات الأجيال المقبلة. (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1987، الصفحات 17، 72-73). ويتضمن كذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية (عبد الرحمان، 2011/2010، صفحة 25).

وتتمثل أهم الاهتمامات البيئية الحالية في: ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، اختلال طبقة الأوزون، الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء.

✓ **البعد البشري والاجتماعي:**

يرتكز البعد البشري للتنمية المستدامة على أن الانسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي، ويهتم بالعدالة الاجتماعية، مكافحة الفقر، توزيع الموارد وتقديم الخدمات الرئيسية إلى كل المحتاجين لها، بالإضافة إلى

مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار والحصول على المعلومات التي تؤثر على حياتهم بشفافية ودقة. المحافظة على استقرار النمو الديمغرافي وقف النزوح إلى المدن (أمال، 2014/2013، صفحة 98)؛ وذلك لأن النمو الديمغرافي السريع يضع ضغوطا شديدة على الموارد الطبيعية من جهة وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات من جهة أخرى ما يتسبب في تعطيل جهود التنمية.

من جهة أخرى يجب الوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان، تنمية الثقافات المختلفة، التنوع، التعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار (عبد الرحمان، 2011/2010، صفحة 27). وتستلزم التنمية المستدامة الإستفادة الكاملة من الموارد البشرية وتنميتها وذلك عن طريق تحسين الخدمات التعليمية والصحية ومكافحة الجوع. فمن المهم بشكل خاص أن تصل الخدمات الأساسية –مثل محاربة الأمية، الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة– إلى أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع خاصة، كما تعنى التنمية المستدامة بتحسين الرفاهية الاجتماعية، حماية التنوع الثقافي، الاستثمار في رأس المال البشري؛ كتدريب المعلمين والعاملين في مجال الرعاية الصحية والفنيين وغيرهم من المتخصصين اللازمين لمواصلة التنمية (World Resources Institute, 1992, p. 5).

2.1.2.2 الأبعاد الثانوية للتنمية المستدامة

- بالإضافة إلى الأبعاد الثلاثة سالفة الذكر هناك من يضيف بعدا رابعا هو "البعد التكنولوجي" ويسمى أيضا بالبعد الإداري والتقني. هذا البعد يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد، حيث تهدف هذه النظم التكنولوجية إلى إنتاج أدنى حد من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات (أمال، 2014/2013، الصفحات 98-99). بالإضافة إلى تحسين التنظيم والتطبيق الحكومي، إضافة إلى التعاون التكنولوجي المشترك للتطوير أو التكيف. وتتطلب هذه الجهود حتى تحقق النجاح استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية، خاصة في الدول الفقيرة (World Resources Institute, 1992, pp. 6-7).
- هناك أيضا بعض المختصين يرون بعدا خامسا هو البعد الثقافي، وقد جاءت حتمية إدماج هذا البعد منذ سنة 2005 بعد المصادقة على الإتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي.
- كما يرى باحثون آخرون أنه يمكن اضافة بعد سادس هو البعد السياسي، هذا الأخير يرمز إلى تطبيق الحكم الديمقراطي وعن طريقه تتحقق المساواة في توزيع الموارد بين أبناء الجيل وبين الأجيال وكذلك الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية (عبد الرحمان، 2011/2010، صفحة 29).

2.2.2 أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، عرفت هذه الأهداف تطورا متزامنا مع تطور مفهوم التنمية المستدامة، وسنقسمها إلى: أهداف الجيل الأول، أهداف الجيل الثاني ثم أهداف الجيل الثالث، كما يأتي:

- **أهداف الجيل الأول:** نقصد بالجيل الأول من أهداف التنمية المستدامة تلك الأهداف التي تبناها مفهوم التنمية المستدامة إثر تقرير مستقبلنا المشترك ومؤتمر قمة الأرض (أجندة القرن 21)، حيث تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي: تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، إحترام البيئة الطبيعية، تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية، تحقيق الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية، ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، إحداث تغيير مناسب ومستمر في حاجات وأولويات المجتمع (عثمان و ماجدة ، 2007، الصفحات 28-29).

- **أهداف الجيل الثاني:** وتتمثل في الأهداف الإنمائية للألفية، وقد انبثقت عن الفصول الثمانية لإعلان الأمم المتحدة للألفية والموقع في سبتمبر2000 وتتألف من ثمانية أهداف و21 غاية و60 مؤشرا لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف، واتخذت سنة 2015 كأجل لتحقيق هذه الأهداف. وتسعى هذه الأهداف إلى تحفيز التنمية من خلال تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في أكثر بلدان العالم فقرا. والاهداف الثمانية هي: استئصال الفقر والجوع الشديدين، تحقيق التعليم الابتدائي الشامل، الحض على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء، خفض معدل وفيات الأطفال، تحسين الصحة الأمومية، مكافحة فيروس نقص المناعة والملاريا وامراض أخرى، ضمان الاستدامة البيئية، تطوير شراكة عالمية شاملة.

- **أهداف الجيل الثالث:** وهي أهداف التنمية المستدامة الإسم الرسمي لها هو: "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، واختصارا: "خطة 2030"، وقد تم تطويرها لتحل محل الأهداف الإنمائية للألفية التي انتهت عام 2015، وقد دخلت حيز التنفيذ مع مطلع 2016، وهي تضم 17 هدفا عالميا، تغطي هذه الأهداف قضايا: الفقر، الجوع، الصحة، التعليم، المساواة بين الجنسين، المياه، الصرف الصحي، الطاقة، النمو الاقتصادي الشامل، البنية التحتية، المساواة داخل وبين البلدان، التحضر والمستوطنات، أنماط الاستهلاك والانتاج، تغير المناخ، البحار والمحيطات، النظم الايكولوجية، السلام والعدل وتعزيز الشراكة العالمية.

وهي تعتبر أهدافا واسعة ومترابطة. لكل منها قائمة منفصلة من الأهداف الجزئية لتحقيقها، بلغت في مجموعها 169 هدفا جزئيا. وتضع هذه الخطة سنة 2030 كأجل تحقيق قيم التحسن المستهدفة.

هذا وتعتبر أهداف التنمية المستدامة وفق خطة 2030 أوسع نطاق مقارنة بالأهداف الانمائية، كما تتميز الأهداف الجديدة بتركيزها القوي على وسائل التنفيذ مثل تعبئة الموارد المالية وبناء القدرات والتكنولوجيا، فضلا عن البيانات والمؤسسات. كما تعترف بأن التعامل مع تغير المناخ أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر (الأمم المتحدة، 2017). وبينما ركزت الأهداف الإنمائية للألفية في المقام الأول على الحكومات، يتطلب أهداف التنمية المستدامة جهود منسقة من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، ومساهمات من المحكومات والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. (IPIECA, UNDP and IFC, 2017, p. 1)

3. قياس التنمية المستدامة:

يسمح قياس التنمية المستدامة بـــتقييم الجهد المبذول لتحقيق الأهداف المنشودة، تحديد المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الأهداف المنشودة وما يترتب على ذلك من تعديل للمسار، تحديد مدى الالتزام بالإطار الزمني المتخصص لتحقيق الأهداف، مقارنة الأوضاع التنموية بين المناطق المختلفة سواء كانت دولا أو أقاليم، الاستفادة من تجارب الآخرين فيما حققوه أو عجزوا عن تحقيقه.

وقد جرت العادة للقياس في مجال التنمية على استخدام المؤشرات Indicators والمعاملات أو الأدلة Indices. ويعرف المؤشر على أنه أداة تصف بصورة كمية موجزة وضع أو حالة معينة. أما المعاملات أو الأدلة ومفردها معامل أو دليل Index فهو عبارة عن مقياس تركيبي أو تجميعي لعدد من المؤشرات المختارة التي يتم توليفها بطريقة إحصائية معينة لوصف حالة أو وضع قائم، ولنفس الأغراض التي يستخدم من أجلها المؤشر ولكن بصورة أكثر شمولية. تطورت أعداد وأنواع مقاييس التنمية بشكل مستمر نتيجة تطور مفهوم ومحتوى عملية التنمية نفسها، ولما كانت أدوات قياس التنمية تشتق من أهداف عملية التنمية نفسها، فأن هذه المؤشرات والمعاملات تختلف في عددها ونوعها من فترة زمنية لأخرى ومن منطقة لأخرى نظرا لاختلاف وتعدد أهداف التنمية واختلاف الأولويات والخبرة المتاحة وكذا البيانات المتوفرة (عثمان و ماجدة ، 2007، الصفحات 251- 254.).

سنتطرق هنا إلى أهم الأدلة (مقاييس مركبة) ثم المؤشرات ثم المقاييس العامة التي تم تبنيها لقياس مدى التقدم في مسار التنمية المستدامة.

1.3 الأدلة (المقاييس المركبة للتنمية المستدامة):

حاولت كثير من الدول والمنظمات الدولية وضع مجموعة من المؤشرات الإحصائية، يفترض أنها تعكس جميع أبعاد التنمية المستدامة، وهي ما يسمى بالمؤشرات المركبة والتي يتم حسابها إنطلاقا من المؤشرات الأساسية وقد وجهت إليها الكثير من الإنتقادات، ولكن بالرغم من أن هذه المؤشرات تستطيع توضيح كثير من جوانب التنمية المستدامة، إلا أنه لا يوجد لحد الآن مؤشر بينها يستعمل كمرجع عالمي لقياس تطور التنمية المستدامة (أمال، 2014/2013، صفحة 100). سنتطرق هنا إلى دليل التنمية البشرية و مؤشر البصمة البيئية ثم التوليفة التي تجمعهما لقياس التنمية المستدامة.

1.1.3 دليل التنمية البشرية

HDI يعد أحد أهم المؤشرات الاجتماعية، حيث يعبر عن مدى توجيه الموارد المالية للبلد أو الدولة باتجاه التنمية البشرية. ويتم حساب هذا الدليل بدلالة ما يسمى بمعدل الحرمان أو القصور في كل من المكونات الثلاثة للتنمية والمتمثلة في: العمر المتوقع عند الميلاد، التحصيل العلمي والدخل. حيث كلما اقتربت قيمة HDI من الواحد كلما ارتفعت التنمية البشرية. ويعتبر HDI امتدادا لمؤشر الاحتياجات الأساسية الذي اقترحته منظمة العمل الدولية كمقياس لكفاية عملية التنمية (هذه الاحتياجات الأساسية هي الصحة والعليم والغذاء وامدادات المياه والصرف الصحي والاسكان) (الهيتي، 2014، الصفحات 131- 133).

2.1.3 دليل البصمة البيئية: Ecological Footprint

أطلق مفهوم البصمة البيئية من قبل باحثين في جامعة كولومبيا في بداية التسعينات، وهي تشير إلى مساحة الأرض المطلوبة لتزويد السكان بالموارد وامتصاص نفاياتهم. وتنقسم المساحات التي تدخل في عملية حساب البصمة البيئية إلى ستة أنواع هي: الأراضي الصالحة للزراعة والمراعي، الغابات، المحيطات والبحار، الأراضي المغطاة بالمباني، الطرق والأراضي اللازمة لنمو النباتات القادرة على امتصاص ثاني أكسيد الكربون الناتج من حرق الوقود الاحفوري (أمال، 2014/2013، صفحة 103).

3.1.3 دليل الكوكب السعيد (HPI*)

هو مقياس للرفاهية المستدامة، تصدره سنويا مؤسسة NEF** التي تعنى بالبحث في قضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. يقارن مدى كفاءة سكان البلدان المختلفة في استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق

* Happy Planet Index
** New Economics Foundation

حياة طويلة، عالية الرفاهية، سعيدة ومستدامة. وقد كان اول اصدار لهذا الدليل سنة 2006 تلته إصدارات سنة 2009 و 2012 وآخرها سنة 2016.

وهو يعطى بالعلاقة:

HPI= مقياس الرفاهية × العمر المتوقع × عدم المساواة في النتائج/البصمة البيئية.

تجدر الإشارة إلى أن الدول الغربية الثرية لا تحتل مرتبة عالية في مؤشر الكوكب السعيد. في حين أن العديد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ تحقق قيما عالية فيHPI . حيث تتصدر كوستاريكا العالم بمعدل قدره 44.7 في مقياس HPI في حين تأتي التشاد في المركز 140 والأخير في قائمة 2016 بقيمة 12.8.(New Economics Foundation, 2017)

4.1.3 توليفة دليل التنمية البشرية والبصمة البيئية.

هناك من يرى أن فكرة الاستدامة تعتمد على مؤشرين الأول بيئي هو البصمة الإيكولوجية والثاني اجتماعي هو مؤشر التنمية البشرية، فالاقتصاديات التي تمتاز بالاستدامة هي التي تسعى إلى توفير واحترام الشرطين معا وفي أن واحد (عبد الرحمان، 2011/2010، صفحة 34). الوضع الحالي للاقتصاد العلمي لا يتصف بالاستدامة. ففي حين تحقق الدول المتقدمة مستويات جيدة في مؤشر التنمية البشرية يصاحبها بصمة إيكولوجية كبيرة، تحقق الدول المتخلفة بصمة إيكولوجية حسنة لكن بمستويات تنمية بشرية متدنية. وتعتبر أقرب الدول إلى الاستدامة تلك الدول السائرة في طريق النمو.

2.3 مؤشرات قياس التنمية المستدامة

أو بالأحرى مجموعات المؤشرات، في هذا النهج لا يتم اختزال الطابع متعدد الأبعاد للتنمية المستدامة في مقياس واحد؛ بل يتم تمثيله بمجموعة واسعة من المؤشرات بحيث توفر معلومات حول الأبعاد المختلفة (United Nations Economic Commission for Europ, 2017). هذا وتختلف مؤشرات قياس التقدم في تحقيق التنمية المستدامة باختلاف الهيأة المعدة لها، ويرجع ذلك إلى المتغيرات المأخوذة في الاعتبار والغرض من المؤشر وحتى وجهات النظر حول مفهوم التنمية المستدامة في حد ذاته (أمال، 2014/2013، صفحة 100).

وفي هذا الإطار وفي الفصل 40 من جدول أعمال القرن 21 المعنون بـــ "المعلومات اللازمة لعملية صنع القرارات" تمت الدعوة إلى وضع مؤشرات للتنمية المستدامة لتوفير أسس راسخة لصنع القرار على جميع المستويات. نتيجة لذلك جرت الكثير من المحاولات لتطوير مؤشرات تمثل التنمية المستدامة على أكمل وجه وأدق تعبير منذ أوائل عقد التسعينات من القرن العشرين، وكان أبرزها منشور للجنة الأمم المتحدة للتنمية

المستدامة UNCSD في عام 1996 بعنوان "مؤشرات التنمية المستدامة الإطار والمنهجية" * ويتضمن هذا المنشور قائمة بنحو 130** مؤشرا مصنفة إلى أربع فئات رئيسية: اقتصادية، اجتماعية، بيئية ومؤسسية. يمكن للدول أن تختار من هذه المؤشرات ما يتلاءم مع أولوياتها ومع القضايا الملحة التي تواجهها والأهداف التي تتوخاها، على أن تأخذ في الاعتبار جميع الفئات الأربع للتوصل إلى صورة أوسع وأشمل للتنمية المستدامة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،، 2001، الصفحات 4-5). شملت مجموعة المؤشرات قضايا: المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم، الفئات الاجتماعية، أنماط الإنتاج والاستهلاك، السكن، الأمن، الغلاف الجوي، الأراضي، البحار والمحيطات والمناطق الساحلية، المياه العذبة، التنوع البيولوجي، النقل والطاقة، النفايات الصلبة والخطرة، الزراعة، التكنولوجيا، التصحر والجفاف، الغابات، السياحة البيئية، التجارة، القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية (الهيتي، 2014، الصفحات 144-145).

كما تجدر الإشارة إلى أن العديد من البلدان والمعاهد الإحصائية طورت مجموعات مؤشرات للتنمية المستدامة خاصة بها، حيث اختارت كل منها مجالات ومؤشرات مختلفة تماما. هذا الاختلاف يعود إلى اختلاف البلدان في أولويات السياسات ومدى توافر البيانات إضافة إلى مدى الاهتمام بالقضايا العالمية أو الإقليمية، ومن جهة أخرى قد تم إيلاء اهتمام ضئيل للمقارنة الدولية، ومع ذلك هناك العديد من المؤشرات التي تعتبر مشتركة بشكل واسع (UNECE, OECD, Eurostat, 2008, p. 30).

في تاريخ قياس التنمية المستدامة جرت العديد من تجارب الاختيار بين المؤشرات المركبة ومجموعات المؤشرات، أما في الوقت الحاضر فتستخدم جميع المنظمات الدولية تقريبا والمكاتب الإحصائية الوطنية مجموعات المؤشرات، لأنه لا توجد أوزان موثوقة لتجميع مختلف المؤشرات في مؤشر مركب واحد (United Nations Economic Commission for Europ, 2017, p. 17).

3.3 المقاييس العامة للتنمية المستدامة

تعتبر من الأدلة المركبة ولها جذور متعلقة الإطار المحاسبي لنظام الحسابات القومية. تسمح هذه المقاييس بحل مشكل عدم تجانس الأبعاد ومشكل التجميع، وغيرها من العوامل غير السوقية. وقد انبثقت عن أعمال نوردوس وتوبين عام 1973 لقياس الرفاهية الاقتصادية، والتي تقوم على مبدأ زيادة أو طرح مقابل نقدي كالناتج المحلي الإجمالي لكل فرد، هذه العناصر تساهم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية. ومن بين المؤشرات العامة للتنمية المستدامة نذكر (أمال، 2014/2013، صفحة 103):

* Indicators of Sustainable Development Framework And methodologies

** تم خفضها لاحقا الى 59 مؤشر.

- الناتج المحلي الإجمالي الأخضرle PIB Vert : هو عبارة عن الناتج المحلي الاجمالي مطروحا منه نضوب رأس المال الطبيعي؛
- الإدخار الحقيقي: Epargne Véritable هذا المؤشر يتعلق بالادخار مطروحا منه رأس المال الثابت (الاق) مضافا إليه مصاريف التعليم مطروحا منه نضوب الموارد الطبيعية؛
- الإدخار الصافي المعدل Epargne Nette Ajustée وهو مؤشر للبنك العالمي ويتعلق بالفائض من الموارد بعد استغلال رأس المال بأنواعه البشري الاقتصادي والطبيعي.

4. تطبيق بعض مقاييس التنمية المستدامة على الجزائر

كما تطرقنا سابقا يتم قياس التقدم في التنمية المستدامة بعدة أساليب نظرا للطبيعة المتشابكة لقضايا التنمية المستدامة، منها المؤشرات، الأدلة والمقاييس العامة، حيث المؤشر هو أداة تصف بصورة كمية موجزة وضع أو حالة معينة. أما الأدلة فهي مقياس تركيبي أو تجميعي لعدد من المؤشرات تصف حالة أو وضع قائم. أما المقاييس العامة فتنطلق من الإطار المحاسبي لنظام الحسابات القومية.

1.4 الأدلة:

1.1.4 دليل التنمية البشرية HDI :

يعد أحد أهم المؤشرات الاجتماعية، حيث يعبر عن مدى توجيه الموارد المالية للبلد أو الدولة باتجاه التنمية البشرية. وحسب التصنيف الأممي الأخير لسنة 2019 حازت الجزائر على المرتبة 91 عالميا من أصل 189 دولة وإقليم شملها التصنيف، وذلك بقيمة 0.748 ناتجة عن عمر متوقع عند الولادة قدر بـــ 76.9 سنة، و 8 سنوات دراسية كمعدل تعليم، ومعامل جيني قدر بـــ 11,174 (United Nations Development Programme, 2020). وقد عرف مؤشر التنمية البشرية للجزائر تحسنا مطردا منذ 1990 كما يظهر في الشكل (1).

شكل (1): اتجاه تطور مؤشر التنمية البشرية ومكوناته في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

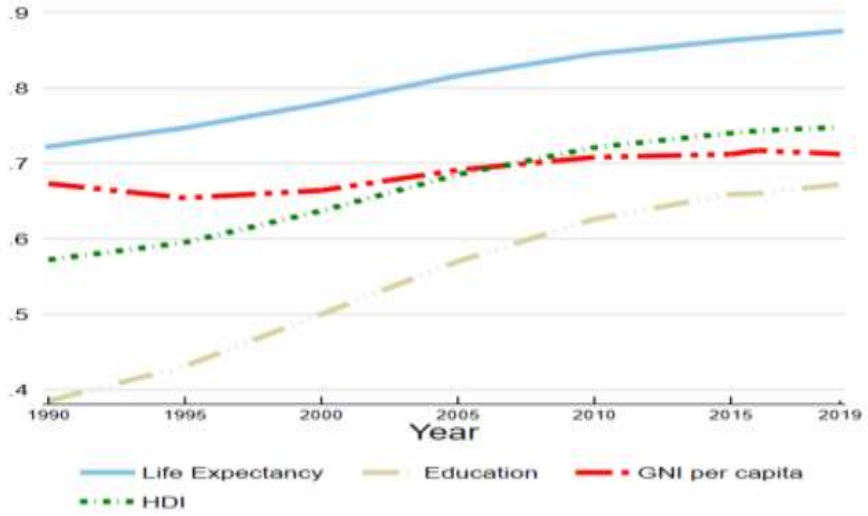

Source: UNDP, Human Development Report 2020, online: https://bit.ly/3H5LaCm , last visit: 12/12/2021, P3.

قدر التحسن في مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة بـــ 30.8% مقادا بالدرجة الأولى بالتحسن في معدلات التعليم ومتوسط العمر.

2.1.4 دليل البصمة البيئية Ecological Footprint :

وهو يشير إلى مساحة الأرض المطلوبة لتزويد السكان بالموارد وامتصاص نفاياتهم. في البيانات المتاحة المنشورة بلغت سنة 2017 البصمة البيئية للفرد الجزائري 2,3 هكتار مقارنة بمعدل عالمي قدره 2,8 هكتار، الشكل (2) يبين تطور البصمة البيئية للجزائر خلال الفترة 1961-2017.

شكل (2) تطور البصمة البيئية للجزائر خلال الفترة 1961-2017

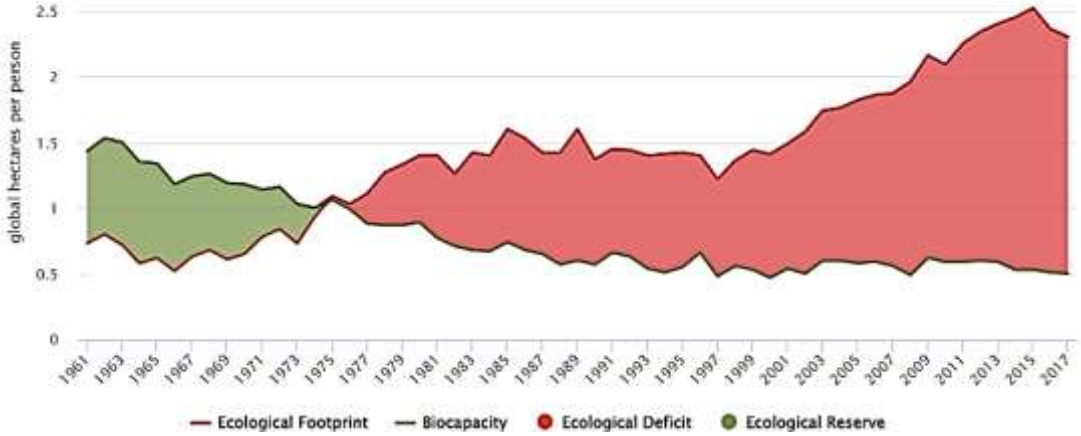

Source: Global Footprint Network, Country Trends ALGERIA, online: https://bit.ly/3aIS0Bn , last visit: 12/12/2021.

يظهر الشكل تدني القدرة البيولوجية مع الزمن وظهور عجز مسببة عجز ايكولوجي متغير منذ السبعينات، قدر بـــ 1,8 هكتار للفرد سنة 2017. هذا معناه أن توليد النفايات من الاستهلاك الجزائري لو ان كل الدول فعلت بالمثل سيفوق قدرة الكوكب على احتوائها بشكل آمن بقيمة 43,75%.

3.1.4 دليل الكوكب السعيد (HPI)

وهو مقياس للرفاهية المستدامة تصدره سنويا مؤسسة NEF* التي تعنى بالبحث في قضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. يقارن مدى كفاءة سكان البلدان المختلفة في استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق حياة طويلة وعالية الرفاهية سعيدة ومستدامة.

في بيانات دليل الكوكب السعيد الأخير والصادر سنة 2016 احتلت الجزائر المرتبة 30 من أصل 140 دولة مصنفة بقيمة مؤشر الكوكب السعيد قدرت بـــ 33,3. والجدول (1) يظهر تطور تصنيف الجزائر ضمن مؤشر الكوكب السعيد.

جدول (1) تطور تصنيف الجزائر ضمن مختلف إصدارات مؤشر الكوكب السعيد

السنة	الترتيب	قيمة HPI	المكونات		
			الرفاهية	متوسط العمر	البصمة البيئية
2006	73	45.9	5.2	71.1	1.5
2009	40	51.2	5.6	71.7	1.7
2012	26	52.2	5.2	73.1	1.6
2016	37	49.6	5.34	76.3	2.36
2019	62	46.5	4.74	76.9	2.22

Sources: 1- NEF, The un happy planet index an index of human well-being and environmental impact , 2006, online: https://bit.ly/3ztcecT

2- NEF, The un happy planet index 2.0 Why good lives don't have to cost the Earth, 2009, online: https://bit.ly/3O76YQ2

3- NEF, The happy planet index a global index of sustainable well-being, 2012, Online: https://bit.ly/3xhsvPw

4- Happy Planet Index, Country trends over time, ALGERIA , https://bit.ly/3aR8kAl , last visit: 05/01/2022.

*New Economics Foundation

يلاحظ تطور مستمر في تصنيف الجزائر وفق مؤشر الكوكب السعيد خلال الإصدارات الثلاثة الأولى، وتراجع في الترتيب في آخر اصدار والذي عرف إدخال عنصر جديد إلى المعادلة وهو مقياس العدالة في توزيع الدخل والذي بدوره أثر على القيمة النهائية للمؤشر لجميع الدول.

4.1.4 توليفة دليل التنمية البشرية والبصمة البيئية

عند اعتماد توليفة البصمة الايكولوجية ومؤشر التنمية البشرية، فالاقتصاديات التي تمتاز بالاستدامة هي التي تحقق الشرطين معا وفي أن واحد (عبد الرحمان، 2011/2010، صفحة 34). ويمثل الشكل (3) الوضع الحالي بين المؤشرين.

شكل (3) توليفة مؤشري التنمية البشرية والبصمة البيئية في العالم وفق بيانات 2017

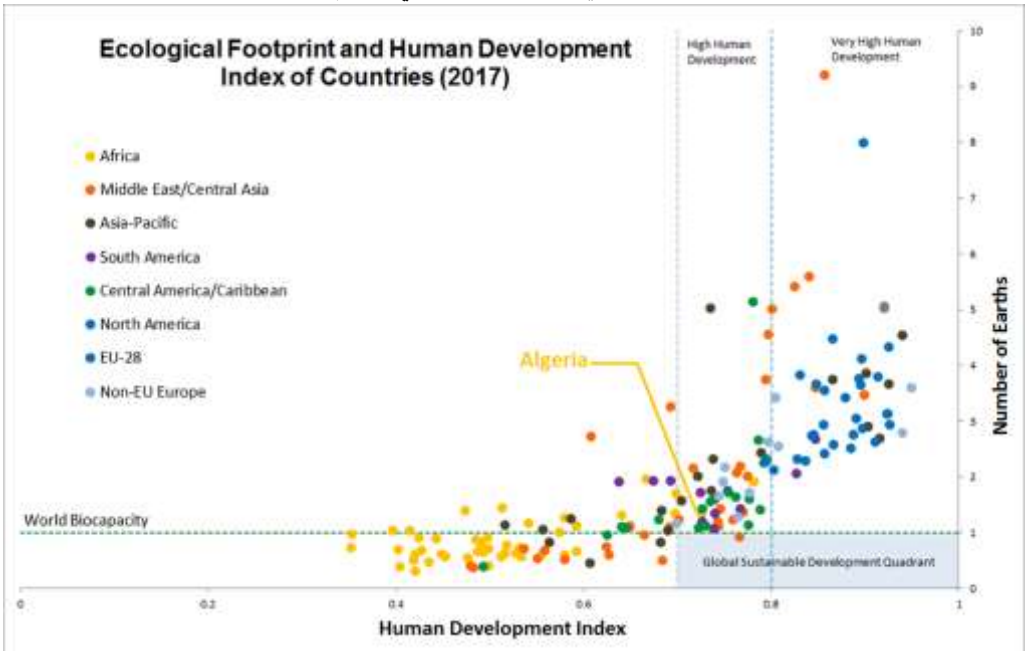

Source: Global Footprint Network, Sustainable Development, online: https://www.footprintnetwork.org/our-work/sustainable-development/ , last visit: 12/12/2020.

يظهر الشكل (3) أن الجزائر من بين الدول القريبة من تحقيق نتائج جيدة في توليفة البصمة البيئية والتنمية البشرية حيث تعتبر من بين الدول القريبة جدا من مستطيل التنمية المستدامة وفق هذا الطرح.

2.4 المقاييس العامة للتنمية المستدامة

تناولنا في الفصل الأول بعض المؤشرات العامة للتنمية المستدامة وهي: الناتج المحلي الإجمالي الأخضر، الادخار الحقيقي والادخار الصافي المعدل، سنقتصر هنا على تنازل الادخار الصافي المعدل للجزائر ومقارنته مع المعدل العالمي ومع مجموعة الدول متوسطة الدخل التي يصنف البنك الدولي الجزائر ضمنها، كما في الجدول (2).

جدول (2): مقارنة الادخار الصافي المعدل للجزائر بالمتوسط العالمي ومجموعة الدول متوسطة الدخل (2019)

السنة	الجزائر			كل العالم			الدول المتوسطة الدخل*		
	اجمالي الادخار الوطني	صافي الادخار المعدل**	نسبة التعديل	اجمالي الادخار	صافي الادخار المعدل	نسبة التعديل	اجمالي الادخار	صافي الادخار المعدل	نسبة التعديل
2005	51,86	26,36	25,5	25,61	9,93	15,68	31,7	13,42	18,28
2006	54,48	27,67	26,81	26,67	10,91	15,76	34,54	14,99	19,55
2007	56,84	31,17	25,67	26,52	10,95	15,57	34,89	15,49	19,4
2008	57,47	31,04	26,43	25,58	9,44	16,14	35,33	14,97	20,36
2009	47,27	26,01	21,26	23,25	7,64	15,61	32,46	14,61	17,85
2010	49,86	28,63	21,23	24,54	9,43	15,11	34,06	15,64	18,42
2011	48,48	25,16	23,32	24,96	9,75	15,21	33,68	14,39	19,29
2012	47,19	24,61	22,58	25,09	10,04	15,05	32,89	14,2	18,69
2013	45,38	23,99	21,39	24,81	10,01	14,8	31,47	13,41	18,06
2014	43,35	22,87	20,48	25,17	10,6	14,57	31,21	13,93	17,28
2015	36,41	19,62	16,79	25,03	10,82	14,21	30,47	14,32	16,15
2016	37,38	22,86	14,52	24,45	10,34	14,11	29,71	13,89	15,82
2017	38,78	21,23	17,55	24,92	10,68	14,24	30,24	13,77	16,47

المصدر: بيانات البنك العالمي **الوحدة: نسبة % من ن م الاجمالي**

يلاحظ أن للجزائر معدل ادخار إجمالي عالي مقارنة بمجموعة الدول المتوسطة الدخل وبدوره الادخار المعدل يفوق متوسط المجموعة حيث غالبا ما قاربت ضعف النسبة. وبدورها كانت نسبة التعديل عالية ما قد

* شريحة البلدان متوسطة الدخل: تضم بالإضافة إلى الجزائر105 دولة أخرى منها: إندونيسيا، الأرجنتين، الأردن، البرازيل، الصين، العراق، الفلبين، الكاميرون، المغرب، المكسيك، الهند، تركيا، تونس، إيران، جمهورية مصر العربية، جنوب أفريقيا، ماليزيا، ...

** يساوي صافي الادخار المعدل صافي الادخار الوطني إضافة إلى الإنفاق على التعليم ومطروحا منه نضوب موارد الطاقة، ونضوب المعادن، وصافي نضوب موارد الغابات، والأضرار الناجمة عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وانبعاثات الجسيمات.

يدل على نسبة كبيرة من نضوب موارد الطاقة، ونضوب المعادن، وصافي نضوب موارد الغابات، والأضرار الناجمة عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وانبعاثات الجسيمات. بذلك تعتبر الجزائر غير مستدامة الاقتصاد.

3.4 مؤشرات التنمية المستدامة

أو بالأحرى مجموعات المؤشرات، في هذا النهج لا يتم اختزال الطابع متعدد الأبعاد للتنمية المستدامة إلى مقياس واحد؛ بل يتم تمثيله بمجموعة واسعة من المؤشرات التي توفر معلومات حول الأبعاد المختلفة.

هنا سوف نورد مجموعة مؤشرات التنمية المستدامة مصنفة حسب أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، تحت عنوان تقرير التنمية المستدامة والذي بدأ العمل في إطاره منذ سنة 2016 حيث أصدر منه 6 إصدارات آخرها سنة 2021، وهو يتضمن دليل لأهداف التنمية المستدامة ولوحة معلومات لمختلف المؤشرات. سنورد مقتطفات منه تسمح لنا بالحكم على مدى تقدم الجزائر في إطار اهداف التنمية المستدامة ومقارنتها مع متوسط مجموعة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA ومجموعة الدول المتوسطة الدخل الدنيا كمجموعات متشابهة الظروف ومع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD كمقارنة مع أحسن التطبيقات المتاحة.

بلغ دليل أهداف التنمية المستدامة للجزائر 70,9 سنة 2021، وهو يعبر عن النسبة المئوية نسبة إلى الأداء الأمثل، وهي بذلك تحتل المرتبة 66 من 165 دولة وإقليم سمحت البيانات الإحصائية المتوفرة بإدراجهم في التصنيف، والجزائر بذلك ضمن أحسن 34% من الدول، كما احتلت الجزائر المرتبة الأولى ضمن مجموعة دول شمال افريقيا والشرق الأوسط والتي بلغ متوسط الدليل فيها 67,1، في حين حققت مجموعة الدول المتوسطة الدخل الدنيا 60,1، في حين يبقى المجال بعيدا عن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي حققت كمجموعة دليل أهداف متوسطه قدر بـــ 77,2.

الشكل (4) يوفر مقارنة بسيطة لدليل التنمية المستدامة لكل هدف من اهداف التنمية المستدامة، للجزائر ومجموعات مقارنة.

شكل (4) تمثيل لأدلة الاهداف 17 للتنمية المستدامة للجزائرومجموعات مقارنة لسنة 2021

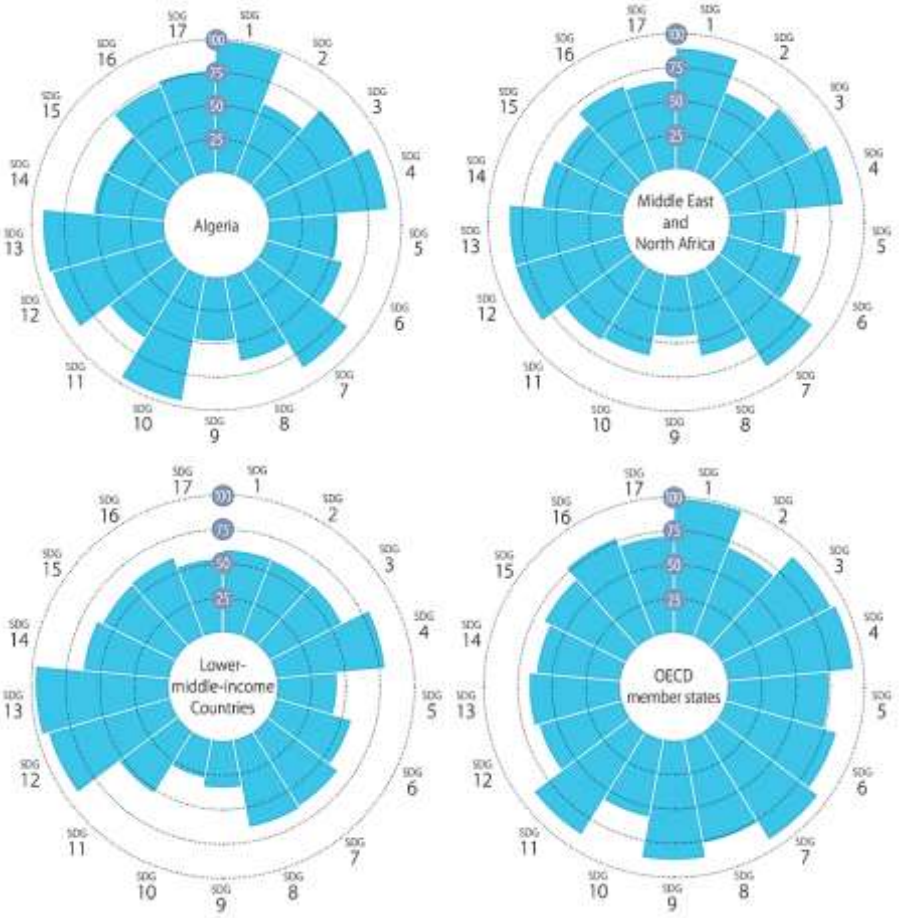

Source: Jeffrey D. Sachs and others. SUSTAINABLE DEVELOPMENT REPORT 2021 The Decade of Action for the Sustainable Development Goals, Cambridge University Press, Online: https://bit.ly/3H6jzkp , last visit:07/02/2021, PP 100 , 488 ,492,500.

يتجلى من الشكل (4) الوضعية الحالية لمختلف اهداف التنمية المستدامة في الجزائر مقارنة بالوضع الأمثل، حيث ومع تباين الوضع إلا أن الجزائر تظهر وضعية أحسن من متوسط كل من مجموعة شمال افريقيا والشرق الأوسط ومجموعة الدول متوسطة الدخل السفلى في أغلب الأهداف.

وحيث لا يعطي الدليل معلومات ذات معنى بخصوص التنمية المستدامة المتعددة الأبعاد والأهداف لذللك يوفر الدليل لوحة بيانات مفصلة حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ويظهر الجدول (3) لوحة بيانات حسب وضعية أهداف التنمية المستدامة للجزائر مقارنة بدول مقارنة وفق تقرير 2021.

جدول (3) ملخص لوحة بيانات أهداف التنمية المستدامة للجزائر (2021)

	الجزائر		دول المينا		الدول المتوسطة الدخل الدنيا		OECD	
الهدف 1 – القضاء على الفقر	↑		●		↓		↑	
الهدف 2 – القضاء على الجوع	→		↓		↓		↓	
الهدف 3 – الصحة والرفاهية	↓		↓		↓		↑	
الهدف 4: نوعية التعليم	↑		→		→		↑	
الهدف 5 – المساواة بين الجنسين	→		→		→		↓	
الهدف 6 – المياه النظيفة والصرف الصحي	↓		↓		↓		↑	
الهدف 7 – طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	↑		↑		↓		↓	
الهدف 8 – العمل اللائق والنمو الاقتصادي	→		↓		↓		↑	
الهدف 9 – الصناعة والابتكار والبنية التحتية	↓		↓		↓		↑	
الهدف 10 – الحد من التفاوتات	●		●		●		●	
الهدف 11 – مدن ومجتمعات محلية مستدامة	→		→		→		↓	
الهدف 12 – الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	●		●		●		●	
الهدف 13 – العمل المناخي	↓		↓		↑		→	
الهدف 14 – الحياة تحت الماء	↓		→		→		→	
الهدف 15 – الحياة على الأرض	↓		→		→		↓	
الهدف 16 – السلام والعدل والمؤسسات القوية	→		→		→		↓	
الهدف 17 – الشراكات لتحقيق الأهداف	●		●		→		↓	

● الهدف تحقق أو في مسار التحقق ● تحديات كبرى ● لا تزال تحديات كبيرة ● لا تزال تحديات قائمة ● غير متوفر

↑ في طريق تحقيق الهدف ↓ تحسن معتدل → ركود ↓ تراجع ● معلومة غير متاحة

Source : Jeffrey D. Sachs and others. SUSTAINABLE DEVELOPMENT REPORT 2021 The Decade of Action for the Sustainable Development Goals, Cambridge University Press, Online: https://bit.ly/3H6jzkp , last visit:07/02/2021, PP 101 , 489 ,493,501.

بتحليل الجدول (3) ولوحة البيانات (Jeffrey D. Sachs and others, 2022) تظهر الوضعية الحالية لأهداف التنمية المستدامة في الجزائر بوضعية متباينة.

حقق الهدف الأول الخاص بالقضاء على الفقر نتائج تنبئ بتحقيق الهدف بحلول 2030 مع تحقيق تحسن سنوي، وتحديات كبرى للهدف الثاني والقضاء على الجوع وذلك بسبب وضعية كل من التقزم، السمنة والقضايا المتعلقة بالزراعة والاستخدام المستدام للأراضي كمردودية المحاصيل من الحبوب وسوء إدارة النيتروجين. فيما يخص الهدف الثالث المتعلق بالصحة والرفاهية تشهد الجزائر استمرار تحديات على سبيل الخصوص كل من معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة ومعدل الإصابة بالسل حيث تشهد وضعيتهما تحديات وركود، وتراجع في معدل الرضع الملقحين طبقا لمنظمة الصحة العالمية ومع ذلك هناك تحسن معتدل نحو تحقيق الهدف بحلول 2030. أما هدف نوعية التعليم فيعرف بعض التحديات خاصة فيما يتعلق بإتمام المرحلة الإعدادية ومع ذلك يشهد هذا الهدف توجها على المسار الصحيح نحو تحقيق الهدف الرابع. ويعرف الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين ركودا وبعض التحديات، خاصة نسبة المشاركة في القوى العاملة والبرلمانات. بدوره يعرف الهدف 6 المتعلق بالمياه والصرف الصحي مجموعة من التحديات ومع ذلك حقق تقدما معتدلا. وبخصوص الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة وهو الهدف7 فيعرف تقدما في المسار نحو تحقيق الهدف على الرغم من بعض التحديات التي تعتريه. لم يحقق الهدف 8 المعنون بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي أي تقدم مع استمرار وجود تحديات كبرى خاصة ما يتعلق بمعدل البطالة والنمو الاقتصادي المعدل، مع ذلك تم تحقيق تحسن في مؤشر حوادث العمل المميتة. على غرار ذلك تعرف بدورها الصناعة والابتكار والبنية التحتية (الهدف 9) تحديات كبرى مع تحقيق تحسن معتدل خاصة ما تعلق بنسبة استخدام الأنترنت والمحمول العريض النطاق وتقهقر في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، كما عرف كل من مؤشر المقالات العلمية ونفقات البحث والتطوير تخلفا ملحوظا. سجل الهدف العاشر المتعلق بالتفاوت في الدخل بعض التحديات. سجل الهدف 11 المتعلق بالمدن والمجتمعات المحلية المستدامة ركودا وتحديات عديدة متمثلة في تدهور في تركيزات الجسميات الدقيقة في المناطق الحضرية ونسبة الوصول للمياه في الحضر، ومع ذلك سجل مؤشر الرضا عن النقل العام تحسنا وهو يسير في الاتجاه المرغوب. وصف الهدف 12، الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، بأنه يعاني بعض التحديات خاصة مؤشري النفايات البلدية والالكترونية، في حين عرفت مؤشرات انبعاثات أكاسيد الكبريت والنيتروجين وضعية حسنة. عرف الهدف 13 المتعلق بالعمل المناخي تحسنا معتدلا. سجل الهدف 14 المتعلق بالحياة تحت الماء تراجعا وتحديات كبرى انعكست على ركود مؤشري التنوع البيولوجي وصحة المحيط، وتزايد في الاستغلال المفرط للأرصدة السمكية في المنطقة الاقتصادية الحرة. ولا يزال الهدف 15 الحياة على الأرض يعرف تحديات عديدة ومع ذلك فقد عرف اتجاها نحو تحسن معتدل خاصة في مؤشري المساحات المحمية وبقاء الأنواع، وتعتبر الازالة الدائمة للغابات أهم التحديات. الهدف 16 السلام والعدل والمؤسسات القوية صنف باتجاه ركودي وبأنه يعرف تحديات عديدة، مع ذلك عرف وضعية حسنة كل من مؤشر الجرائم،

تسجيل المواليد وعمليات نقل الأسلحة، في المقابل سجل تراجعا كل من مؤشر مدركات الفساد وحرية الصحافة. بخصوص الهدف 17 الشراكات لتحقيق الأهداف فقد صنف بأنه يعرف بعض التحديات، شكل مؤشر الملاذ الضريبي قيمة مثلى وبدوره صنف في مكانة آمنة مؤشر الإيرادات الحكومية.

تجدر الإشارة أيضا إلى مؤشر التداعيات (0 تداعيات كبيرة – 100 لا توجد تداعيات) الذي يقيس الآثار والتداعيات غير المباشرة التي تسببها دولة ما للدول الأخرى، مثل التداعيات المالية كالسرية المالية وتحويل الأرباح، والآثار البيئية والاجتماعية المتضمنة في التجارة والاستهلاك كانبعاثات ثاني أكسيد الكربون المستوردة، وتهديدات التنوع البيولوجي المستوردة، وحوادث العمل المتجسدة في التجارة. وقد قدر مؤشر التداعيات للجزائر 97.5 وهو ما يجسد التأثيرات الضئيلة جدا للجزائر على باقي العالم في سبيل تحقيقه لأهداف التنمية المستدامة، محتلة بذلك الترتيب 58 (أفضل 35% عالميا). مقارنة بمجموعات المقارنة السابقة والتي سجلت: 98.6 للدول المتوسطة الدخل الدنيا، 70.1 لمجموعة OECD، 93.4 لدول MENA.

في الإصدار الأخير تم استحداث دليل الأداء الإحصائي والذي يشير الى نضج وأداء الأنظمة الإحصائية الوطنية، ويجمع كل من : كيفية استخدام صانعي السياسات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والهيئات الدولية للبيانات، جودة وشمولية وانفتاح البيانات، القدرة على إنتاج مؤشرات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، مدى توافر بيانات البيانات إداريا ومكانيا وايضا البنية التحتية للبيانات تركز على التشريعات والمعايير والتمويل لأنظمة إحصائية فعالة. يتوزع هذا المؤشر من 0 (الاضعف) الى 100 (الاحسن) أداء احصائيا.

سجلت الجزائر قيمة بلغت 55.1 دول MENA سجلت 56.6 دول OECD سجلت 86.7 ومجموعة للدول المتوسطة الدخل الدنيا حققت 65.4، وبذلك تكون الجزائر ضمن المجموعة الضعيفة.

5. الخاتمة:

وبشكل عام تسير الجزائر نحو تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة على المسار الصحيح، البعض الآخر يعرف تحديات طفيفة وبعضها يواجه تحديات عميقة وجوهرية. وهي تحقق وضعية وتقدم أحسن من متوسط دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول شريحة الدخل المتوسط الدنيا التي تنتمي إليها، إلا أنها مقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعتبر متأخرة في تحقيق الأهداف إلى حد ما.

6. قائمة المراجع:

1.6. باللغة العربية

1. الأمم المتحدة .(15 03 ,2017) .*خطة التنمية المستدامة سبعة عشر هدفا لتحويل عالمنا*، Récupéré sur . https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/development-agenda/#ddd820a65f652c9d9
2. العايب عبد الرحمان. (2011/2010). *التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة*. جامعة سطيف: أطروحة دكتوراه غير منشورة.
3. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2001). *تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا: تحليل النتائج*. نيويورك: الأمم المتحدة.
4. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية .(1987) .*مستقبلنا المشترك* .الامم المتحدة.
5. دوجلاس موسشيت. (2000). *مبادئ التنمية المستدامة، منهاج متكامل للتنمية المستدامة*. القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
6. رحمان أمال. (2014/2013). *مستقبل الصناعة النفطية في ظل التنمية المستدامة –حالة الجزائر–*. جامعة ورقلة: أطروحة دكتوراه غير منشورة.
7. رولا، ن .(2008) .الية التنمية النظيفة في بروتوكول كيوتو .*مجلة النفط والتعاون العربي*.181-178 ,(124)
8. سهير إبراهيم حاجم الهيتي. (2014). *الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة*. منشورات الحلبي الحقوقية: بيروت.
9. محمد غنيم عثمان، و ابو زنط ماجدة . (2007). *تنمية المستديمة : فلسفتها و اساليب تخطيطها و ادوات قياسها*. الاردن: دار صفاء للنشر و التوزيع.
10. محمد الخوجة علا. (2006). *العولمة والتنمية المستدامة، الموسوعة العربية من اجل التنمية المستدامة* (المجلد المجلد الأول). بيروت: الاكاديمية العربية للعلوم.
11. محمود الامام محمد. (2006). *السكان والموارد والبيئة والتنمية التطور التاريخي ، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة*. بيروت: الأكاديمية للعلوم.
12. نزار عوني اللبدي .(2015) . *التنمية المستدامة استغلال الموارد والطاقة المتجددة* .الأردن: دار دجلة للنشر والتوزيع.
13. يأحمد جابر بدران. (2014). *التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة*. الجيزة، مصر: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية.

2.6. باللغات الاجنبية

14. IPIECA, UNDP and IFC. (2017). *apping The Oil And Gas Industry To The Sustainable Development Goals: AN ATLAS,*.

15. Jeffrey D. Sachs and others. (2022). *SUSTAINABLE DEVELOPMENT REPORT 2021 The Decade of Action for the Sustainable Development Goals.* Cambridge University Press.
16. Mohan Munasinghe, S. (2004). ustainable Development: Basic Concepts and Application to Energy. *Encyclopedia of Energy, Volume 5*. lsevier In.
17. New Economics Foundation. (2017, 05 7). *The Happy Planet Index 2016 A global index of sustainable wellbeing,*. Récupéré sur New Economics Foundation , The Happy Planet Index 2016 A global index of sustainable wellbeing, Online: https://static1.squarespace.com/static/5735c421e321402778ee0ce9/t/57e0052d440243730fdf03f3/1474299185121/Briefing+paper+-+HPI+2016.pdf last visit: 07/0
18. UN. (2018, 05 09). *About Sustainable Development Goals*. Récupéré sur https://sustainabledevelopment.un.org/sdgs
19. UNECE, OECD, Eurostat. (2008). *Measuring Sustainable Development,*.
20. United Nations Development Programme. (2020, 3 3). *Algeria HUMAN Development Indicators*. Récupéré sur , Online: http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/DZA#
21. United Nations Economic Commission for Europ. (2017, 5 7). *Conference of European Statisticians Recommendations onMeasuring Sustainable DevelopmentConference*.
22. World Resources Institute, &. U. (1992). *World Resources Report 1992-93*. New York,,: Oxford University Press.